

بمبلغ "14ر7" مليون يورو

## اليمن تتحصل على دعم ألماني لتنفيذ البرنامج المفتوح للصرف الصحي



صفا / سيا :

وقع أمس بوزارة التخطيط والتعاون الدولي على محضر المشاورات الرسمية السنوية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

وتضمن المحضر الذي وقعه عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي وعن الجانب الألماني مسئول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة التعاون التنموي الألمانية أندرياس جيز الاتفاق على أولويات واتجاهات الدعم الألماني المستقبلي لليمن والتي تشمل بدرجة أساسية قطاعات المياه والصرف الصحي والتعليم الأساسي والثانوي والصحة والتنمية الاقتصادية والتعليم الفني والتدريب المهني والتي ستشكل محور المفاوضات القادمة بين البلدين الصديقين والتي ستركز على تحديد حجم الالتزامات التمويلية المالية والفنية لهذه القطاعات للعامين 2009م و2010م.

وعكس تفاصيل المحضر الموقع ارتياح الجانبين اليمني والألماني للتقدم المحرز على صعيد تنفيذ حافظة المشاريع كما تضمن المحضر التأكيد على مواصلة دعم جهود الحكومة اليمنية في تنفيذ إستراتيجية المياه والشروع في تنفيذ خطة العمل الوطنية وبما يسهم في الحد من الاستنزاف المضطرب للموارد المائية وضمان إدارة ناجحة للموارد المائية.

أولويات القطاع الصحي ومواصلة دعم الجهود القائمة لتأصيل ثقافة الصحة الإيجابية في اليمن. وتعهدت الحكومة الألمانية بموجب المحضر بمواصلة العمل مع الحكومة اليمنية لتنفيذ خطة العمل الخاصة بتنفيذ مقررات الإستراتيجية الوطنية للإقراض الأصغر. واتفق الجانبان على إعطاء أولوية لدعم جهود ترسيخ الحكم الرشيد وتعزيز مقومات البيئة الاستثمارية ومكافحة الفساد من خلال دعم الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومواصلة تقديم

وتم الاتفاق بموجب المحضر على زيادة حجم التعاون الفني المقدم عبر المؤسسات الألمانية المختلفة في مجال التدريب المهني والقيام بتقييم لإحتياجات هذا القطاع لتحديد أولويات الدعم المستقبلي لقطاع التدريب المهني بما في ذلك تحديد متطلبات سوق العمالة ومواءمتها لمخرجات التدريب المهني في اليمن.

كما أاتفق الجانبان بموجب المحضر الموقع على مواصلة الدعم لتعزيز الإصلاحات القائمة في القطاع الصحي وتعزيز جوانب التنسيق بين المانحين والحكومة اليمنية في دعم

## وزارة الثروة السمكية تفلق موسم اصطياد الشروخ الصخري

عدن / سيا :

أعلنت وزارة الثروة السمكية أمس عن إغلاق موسم اصطياد الشروخ الصخري في المياه البحرية للجمهورية اليمنية ابتداء من تاريخ 12 أبريل 2008م وحتى إشعار آخر.

وشدد وزير الثروة السمكية المهندس محمود إبراهيم صغيري على ضرورة التزام الصيادين وجميع المكاتب والمؤسسات التابعة للوزارة والشركات والجمعيات السمكية والصيادين التقليديين العاملين في مجال الاصطياد بهذا القرار والتقييد بأحكام وبحسب الفترة المحددة.

وقال: « يحظر القرار القيام بصيد أو استلام أو تجميع الشروخ الصخري خلال فترة

إغلاق موسم اصطياده المحددة في القرار». وأكد صغيري في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن من يخالف قرار الإغلاق سيكون عرضة للمساءلة القانونية وستنخذ بحقه العقوبات الرادعة المنصوص عليها في القوانين واللوائح النافذة.

ودعا مكاتب وزارة الثروة السمكية في المحافظات والمدريات الساحلية والجزر اليمنية لتشكيل فرق نزول ميداني بالتنسيق مع المؤسسة العامة اليمنية للاصطياد الساحلي وفروعها وكذا مع الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية للنزول إلى مواقع تجمعات الشروخ والتلاجات والمعامل والمنشآت التي تقع في نطاق اختصاصهم الجغرافي والتي تتعامل مع الأحياء البحرية لرصد واثبات الكميات الموجودة من الشروخ في تلك المنشآت السمكية ومعرفة مصادر استلامها أو تجميعها ورفع تقارير إلى الوزارة بذلك.

وكانت وزارة الثروة السمكية تلقت تقريراً يحذر من الانقراض التجاري لموارد الشروخ الصخري بسواحل محافظة المهرة في غضون الـ 2 - 4 سنوات القادمة إذا لم يتم اتخاذ تدابير فورية لتنظيم مصائد الشروخ.

وقال التقرير الصادر عن البعثة الأوروبية التابعة للبنك الدولي والمختصة بمراجعة وضعي الشروخ الصخري في محافظة المهرة أن موارد الشروخ وصلت إلى مراحل حرجة وأن الكتلة البيولوجية لتكاثر الشروخ بلغت في الوقت الراهن أدنى مستوى لها وأكثر من أي وقت مضى وهو ما ينذر بتناقص الإنتاج خلال السنوات الأخيرة بنسبة 40 بالمائة.

وأوضح التقرير حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه - أن كميات الإنتاج من الشروخ الصخري لا تتجاوز حالياً 10 - 25 في المائة مقارنة بما كان عليه قبل 3 سنوات باعتبار أن الإنتاج يتناقص سنويا.

وأرجع التقرير - أسباب تدهور المخزون إلى عدم التزام الصيادين بموسم الشروخ وكذا استخدام الشباك الخيشومية المضرة بالمخزون وعدم الالتزام بقرار حظر اصطياد الحجم الأدنى للشروخ الذي يقل عن 19 سنتيمتراً، فضلاً عن اصطياد الإناث الحاملة للبيض.

وتحتل اليمن المرتبة الأولى بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للشروخ الصخري. وتمثل الأسواق الأوروبية والأمريكية والشرق آسيوية أسواقاً رئيسية للصادرات اليمنية من الشروخ الصخري، فيما تعتبر الإمارات العربية المتحدة الدولة الأولى في استيراد الإنتاج اليمني من الشروخ الحي.

وتوجد الشروخ بكثرة في محافظتي المهرة وحضرموت، وتعتبر المهرة التجمع الرئيسي لهذا النوع نظراً للمناخات البحرية الملائمة لتكاثره حيث يتمتع بمزايا ومواصفات فريدة وخواص وقيمة غذائية عالية مقارنة بأنواع الشروخ في الدول الأخرى المنتجة له، وهو ما جعله يحظى بتفضيل وإقبال المستهلك الأجنبي عليه.

# إعلان

# إعلان